عنوان البحث باللغه العربيه	دور المنظمات غير الحكومية في الحد من بطالة المرأه مع التركيز علي فتره جائحه كورونا
عنوان البحث باللغه الانجليزيه	The role of Non-Governmental Organizations in Reducing Unemployment of Women with a Focus on the Covid19 Pandemic Period
اعداد	عبدالله مصطفي عبدالعظيم
اشراف	ا.د / مجده الامام

محتويات البحث

الفصل الاول

مقدمة
مشكلة الدراسة
اهمية الدراسة
اهداف الدراسة
منهجيه الدراسة
المفاهيم
الدراسات السابقة

الفصل الثاني أوضاع المرأه المصرية

مشاركة المرأة في قوة العمل
مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي العمل الأئق
تشغيل النساء
الأجور
النساء في المناصب القيادية
المساواه بين الجنسين
الشمول المالي للمراه
دور الجمعيات الأهلية ومؤسسات التمويل متناهي الصغر
معوقات تمكين المراه
الاقتصاد الاخضر

الفصل الثالث

الدراسه الميدانيه
التوصيات والنتائج
المراجع

الكلمة الافتتاحية :

تسلط الدراسه الضوء علي المرأه المصرية من جانب التمكين الاقتصادي والتحديات التي تواجهها وذلك من خلال دور المنظمات الغير حكومية في التغلب علي تلك التحديات من خلال وضع البرامج والمشروعات التي تعمل علي الحد من تلك الظاهره مع التركيز علي جائحه كورونا وكيف اثر ذلك علي معدل البطاله مع التركيز علي احدي المناطق بمحافظة القاهرة وايضا ستتناول الدراسه بعض المفاهيم والموضوعات محل الاهتمام من جانب التمكين الاقتصادي وادوات تحقيقه .

Abstract

The study highlights the Egyptian women from the economic empowerment aspect and the challenges they face through the role of non-governmental organizations in overcoming these challenges through the development of programs and projects that work to reduce that phenomenon with the focusing on the Corona pandemic and how this affected the unemployment rate with a focus on one of the areas in Cairo governorate and the study will also address some concepts and topics of interest by economic empowerment and the tools to achieve it .

المقدمة

يعد الاستثمار في المرأة أحد أكثر الوسائل فعالية لتحقيق المساواة وتعزيز النمو الأقتصادي الشامل والمستدام. ولاسيما، عندما يتم تدعيم مشروعات المرأة، إذ تسهم تلك المشروعات في تحقيق المساواة بين الجنسين، وخلق فرص العمل، وتوسيع قاعدة الموارد والمواهب البشرية، وتعزيز النمو الأقتصادي والحد من الفقر .ومع ذلك، الا تزال الفجوة بين الجنسين قائمة على مستوي ملكية الاعمال وانشطه رياده الاعمال التي تستأثر بالنصيب الاكبر من تكلفه الفرصه البديله لتحقيق التنمية المستدامة. كما يعد الاهتمام بالتمكين الاقتصادي للمرأة أولوية على جدول أعمال الحكومة المصرية والشركاء الاجتماعيين، فضًل عن المنظمات غير الحكومية، والمجتمع الدولي. وعلى الرغم من الجهود المتعددة المبذولة في هذا الصدد، يأتي تمثيل النساء غير متناسب على مستوى القوى العاملة والاعمال التجاريه وبما ان النساء في مصر لايزلن يكافحن لتبوأ مكان مناسب داخل الاقتصاد، يصبح من المهم دعمهم من خلال تطوير البيئة المواتية لتحقيق ذلك، بما في ذلك تنمية رياده الاعمال ينطبق هذا الامر بشكل خاص على الاقتصاد الريفي المحاط بعقبات إجرائيه.

ويتنامي دور المنظمات الغير حكومية مع ازدياد الحاجة الى انخراط جهات اضافية في مهام وبرامج التنمية لاسيما بعد قصور الدولة واجهزتها ومواردها عن تلبية الأحتياجات الأقتصادية والأجتماعية والثقافية للمواطنين. ولما كانت هذه الأحتياجات حق من حقوقهم، وباتت تلبيتها ملحة وضرورية للتأمين الأمن الأنساني والأستقرار الأجتماعي، كان لا بد من توسيع المجال امام منظمات المجتمع المدني لتصبح "شريكا" في عملية التنمية لأستفادة من مواردها البشرية والمادية ومن الخبرات التي تكتنزها. ويمكن في هذا المجال بالأشارة الى عده مجالات التي تعمل فيها منظمات المجتمع المدني:

1-توفير الخدمات، وهي المهام التقليدية التي دأبت على القيام بها المنظمات غير الحكومية والأهلية منذ عقود والتي تتضمن الجمعيات والهيئات الخيرية والمنظمات غير الحكومية المتخصصة. وتجدر الأشارة الى ان المجتمع المدني يتمتع بقدرات فنية وتقنية عالية تمكنه من توفير نوعية مقبولة من الخدمات، فضلا عن قدرته في الوصول الى الفئات الأكثر حاجة لاسيما في الأرياف والمناطق النائية.

2.المساهمة في العملية التنموية من خلال تقوية وتمكين المجتمعات المحلية، وفي هذا المجال له دور في بناء القدرات وتنمية المهارات والتدريب بمختلف المجالات التنموية كالتخطيط الأستراتيجي وصياغة البرامج التنموية وتنفيذها وتوسيع المشاركة الشعبية فيها

.3-المساهمة في رسم السياسات والخطط العامة على المستويين الوطني والمحلي، من خلال اقتراح البدائل والتفاوض عليها او التأثير في السياسات العامة لأدراج هذه البدائل فيها، ولتحقيق اهدافه [1]

1- الحوار المتمدن-العدد:6263-2019المحور: المجتمع المدني تاريخ زيارة الموقع 20 ابريل 2021 (حسن عادل - العلاقة بين المجتمع المدني والتنمية (ahewar.org))

مشكله الدراسة

شهدت العقود الماضية تناميا لحضور وتأثير المنظمات الغير حكومية على كافة المستويات، الدولية لاسيما في المسارات التي نظمتها الأمم المتحدة حول التنمية وحقوق الأنسان والبيئة وغيرها، خاصة في اطار الشراكات والمساهمات في التخفيف من التحديات الأقتصادية والأجتماعية وتأثيرها على الظروف الحياتية للمواطنين.

وتبذل الحكومة المصرية جهودا متضافرة لتعزيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بالتشارك مع المنظمات الغير حكوميه في شتي محافظات الجمهوريه الا ان الكثير من تلك الجهود لا تركز في اغلب الاحيان علي منظور المساواه بين الجنسين حيث تظل النساء تواجه تحديات كبيره من صعوبه تحقيق التوازن بين اداره الاعمال و الوظيفه بشكل عام وبين الاعمال والمسؤوليات الاسريه ونقص الوصول الي الخدمات الماليه والافتقار الي امكانيه الوصول الي الاسواق والتكنولوجيا وشبكات الاعمال [4]

وعلي الرغم من ان جهود المنظمات الغير حكوميه لعبت دورا هاما في تمكين المراه من خلال البرامج المتعدده والانشطه المختلفه التي تغطي كافه الاعمار والفئات والمؤهلات الا ان مازال الرغبه في بذل الكثير من الجهود ايضا لتغطيه اكثر عددا من الفئات المهمشه والمحرومه بالاخص بعد حدوث جائحه كورونا التي باتت بالعديد من الخسائر الاقتصاديه والاجتماعيه علي جميع المستويات وايضا فقد العديد من النساء اعمالهن نتيجه لعدم القدره علي الاستمرار في ظل تقلص طلبات الشراء للمواطنين وايضا حجم المشروع التي تديره يعتبر متناهي الصغر فلا يوجد اي موارد ماليه مدخره لتغطيه تلك الازمه .

ومن الجانب الاخر بالنسبه للمرأه التي تعمل في القطاع الخاص فقد العديد منهم وظائفهم نظرا لعدم الحاجه اليهن وعدم قدر المصانع علي دفع الرواتب دون انتاج مقارنه بما قبل .

وتلك المشكلات التي ستسلط الدراسه الضوء نحوها والتي ستناقش العديد من المفاهيم والقضايا التي ستبرز اهمية ودور المنظمات الغير حكوميه في التمكين الاقتصادي للمراه وايضا مفاهيم ومؤشرات عن البطاله وأزمة كرونا .

2- منظمات الاعمال التنموية – د / اماني جرار - دار الباجوري للنشر 2016

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدارسة في أنها محاولة تبيان دور المنظمات الغير حكومية في التمكين الاقتصادي للمراه في سوق العمل ، وحصر مختلف الجوانب السلبية والعوائق التي تحول دون المساهمة الفعالة لهذه الجوانب ، وكذلك محاولة معرفه الاسباب التي تؤدي الي ارتفاع معدلات البطاله واثر ذلك علي دور المراه في المجتمع وما هي الجهود التي تبذلها الجهات الاخري من القطاع الحكومي والخاص في هذا الامر وايضا معرفه الدراسات السابقه التي سلطت الضوء علي تلك المشكلات وستكون الدراسه هي بمثابه تحليل للوضع الراهن من الجوانب المختلفه حول المراه ودورها في سوق العمل وريادة الاعمال واثر جائحه كورونا علي ذلك وماهي البدائل والفرص التي يمكن اتباعها من اجل توفيق الاوضاع مع تلك الجائحه .

أهداف الورقة البحثية

1- التعريف بالمنظمات الغير حكومية و دورها في التنمية المجتمعيه وبالاخص تنمية المرأه اقتصاديا والمساهمة في خفض البطاله .
2- مفهوم البطاله وانواعها وتاثير حائجة كورونا
3- تحليل الجوانب والفرص الخاصه بتمكين المراه المصريه و تسليط الضوء علي ريادة الاعمال
4- دور المشروعات الصغيره في تمكين المرأه

منهج الدراسة:

دراسة الحالة و الاعتماد على جمع البيانات المتوفرة من خلال الملاحظة و المقابلة مع الحالات التي تم اختيارها في قريتيين في الريف المصري وفقا للمعايير المنهجية، و شملت هذه الحالات عدد 70 مفردة من النساء المعيلات و اللاتي يعملن في أنشطة اقتصادية مختلفة داخل القطاع غير الرسمي والخاص .

المفاهيم

المنظمات الغير حكومية

هناك العديد من التسميات للعمل التطوعي والمنظمات التطوعية وقد تختلف هذه المنظمات على حسب المجتمع الذي تعمل به :

- مصطلحات تستخدم على الساحة الدولية

"القطاع الثالث – النام الثالث – المنظمات غير الهادفة للربح – المنظمات غير الحكومية – القطاع المستقل – المنظمات التطوعبة الخاصة – القطاع الاهلي – النظام الخيري – القطاع الخفي – منظمات التغيير الانساني"

- مصطلح اكثر شيوعا في المجتمع الامريكي

"المنظمات التطوعية الخاصة PVOs"
- مصطلح شائع في دول العالم الثالث وامريكا اللاتينية

"منظمات التنمية غير الحكومية"
- مصطلح شائع في جنوب الصحراء الافريقية
"منظمات التنمية التطوعية [3]

4- جائحه كورونا

وفق منظمة الصحه العالميه يعتبر الفيروس سلاله جديده لم يتم تحديدها من قبل في العالم من قصيلة الفيروسات التاجيه التي تصيب الجهاز التنفسي والتي تتراوح نتائجها وحدتها بين نزلات البرد الشائعه الي امراض اشد خطوره [4]

الدراسات السابقة :

1- دراسة علي ليلة بعنوان "دور المنظمات غير الحكومية في مواجهة الفقر " الشبكة العربية للمنظمات الاهلية –1-1-2002 [5]

هدفت الدراسة لتوضح دور المنظمات غُير الحكومُة فى مواجهة الفقر من حُث تشكُل القطاع الثالث على خرُيطة تشكله العولمة وتحدُد عالقة الدولة بالقطاع الأهلي وتوضح دور القطاع الأهلي فى مواجهة الفقر في العالم العربي واستعانت الدراسة بالمنهج الوصفي التحلبلب وقد طبق دليل دراسة الحالة على أربعة أقطار عربية هما لبنان واليمن ومصر والمغرب وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج من أهمها:

1- لقد نالت المنظمات الاهليه قدا كبيرا من الاهتمام في الفتره الاخيره وبخاصه في عصر العولمة فهناك ارتباط بين العولمه وتصاعد حجم وفاعليه المنظمات الاهلية وان تراكم فعاليتها يمكن ان يؤدي الانتقال السلطه من الدوله الي المحتمع

2- ساعدت العولمه اولا العامل ذات الطبيعه الايجابيه التي تدعم نمو هذه المنظمات منها الدعوه الي الديمقراطيه كذلك اضعاف سيطره الحكومات علي تكنولوجيا الاعلام والمعلومات ذات الاسهام في تشكيل الوعي الي جانب ذلك هناك العوامل السلبيه التي ساعدت عيل الاهتمام المنظمات العير حكوميه وابراز اهمتيها

اتجاه المنظمات الاهليه خاصه في عصر العولمه الي تنميه المجتمع من القاع حيث تساعد الفقراء علي المشاركه واسست بذلك استراتيجيه التنميه المستدامه التي تحافظ علي البيئة وتحقق بالمشاركه الفعاله للبشر .

2- دراسة احمد علي مصطفي حجازي " المنظمات غي الحكومية ودورها في التنمية في المجتمع المصري " [6]

وقد هدفت الدراسة إلى وصف الدور الذي تقوم به المنظمات غُر الحكومُة فى تنميُة المجتمع المصري. وتعتبر هذه الدراسة دراسة وصفُية. وقد استخدمت الدراسة المنهج العلمَي وطرُيقة المقارنة، وذلك إجراء المقارنة بُين دور المنظمات غُير الحكومُية فى تنمُية الرُيف والحضر. وقد استعانت الدراسة باستمارة المقابلة فى جمع البُيات. وفى تحليل البُيانات والاساليب الاحصائية الكمية والكيفيه وقد توصلت الدراسه الي مجموعه من النتائج :

1- أوضحت الدراسة أن المنظمات غُير الحكومُية قد تمُيزت بمجموعة من السمات الرئُيسُية وهى الطوعُية والانجاز الشخصَي وكونها لُست بدُيل للحكومة وأنها تدار بأسلوب أدارة الشركات الخاصة من حُيث التشغُل وأُيضا من سماتها التبأين بُينها.

2- وقد تبّين من الدراسة أن المشاركة الشعبّية من أهم العوامل التى تساعد على زّيادة فاعلّية المنظمات غّير الحكومّية فى مجال التنمّية.

3- -وقد أكدت الدراسة انه بالرغم من تزّايد أهمّية ودور المنظمات غّير الحكومّية عالميا الا ان هناك جهودا منظمة لتحجيم دور هذه المنظمات وتحويل نشاطها الي نشاط هامشي

4- اوضحت الدراسه ان مصادر تمويل المنظمات الغير حكوميه تتمثل في مصادر ذاتية ومصادر حكومية من اهم المصادر الذاتيه في الريف اشتراكات الاعضاء عائد خدمات – تبرعات – وهبات من اعضاء المنظمه – بيع المنتجات – عائد انشطة بينما تتمثل في الحضر في اشتراكات الاعضاء وتبرعات وهبات اعضاء .

3- دراسة همت محمد أحمد محمد " دور المجتمع المدني في التنمية " – "دراسة حالة للدور الانمائي لبعض المؤسسات الغير حكومية في بعض محافظات الصعيد " [7]

وقد هدفت هذه الدراسة الي :

1- محاوله توصيف منظمات المجتمع المدني عامه والمنظمات الغير حكومية علي وضع الخصوص

2- التعرف علي اهم البرامج والمشروعات التي تمت تنفيذها بالفعل والتي لم تنفذ واثر ذلك وفاعليتها علي مجتمع الصعيد

3- التعرف علي الوضع الحالي للجمعيات الاهليه وانماطها ومصادر تمويلها في الصعيد .

وتعتبر هذه الدراسة وصفّية تحلّيلّية، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لابراز دور المؤسسات غّير الحكومّية فّي تنمية المجتمعات المحلّية فً الصعيد والتعرف على مرور هذا الدور الانمائي من خلال المستفيدين ورؤساء مجالس الادارة والاعضاء والعاملّين. هذا إلى جانب استخدام الباحثة لمنهج المسح الأجتماعي وتركزت الدراسة الميدانية فى جمعية رجال الاعمال بمحافظات بأسيوط وسوهاج والمنيا وتمثل المجال الزمنى فى الوقت الذى استغرقتة الدراسة الميدانية، وهناك العديد من النتائج للدراسه :

1- ان محافظات الصعيد تنتشر فيه الجمعيات الاهليه ذات الصفه الخيريه والرعائيه اكثر من الجمعيات التي تسهم في التنميه

2- ان جمعيه رجال الاعمال محافظات الصعيد لها دور فعال في التنمية الاقتصادية ولها دور قوي في العديد من الانشطه .

3- ان معوقات التنميه والتحديات التي تواجهه جمعيات رجال الاعمال هي الثقافه المجتمعيه وحاله الجهل والفقر والاميه وايضا المنافسه بين الجمعيات وبعضها

4- تقرير التمكين الاقتصادي للمراه _ المجلس القومي للمراه – البنك الدولي 2018 [8]

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا التقرير في إجراء تقييم للعوامل التي تسهم في استمرار تدني معدل مشاركه المراه المصريه في قوة العمل والذي يبلغ حاليا 23% وتحديد السياسات والحلول المراعيه للمساواه بين الجنسين من اجل تعزيز النمو الاقتصادي وفي الوقت نفسه تضيق الفجوات بين الجنسين وهذا التقرير بمثابه توجيه السياسات الي خطه المجلس القومي اتجاه تمكين المراه اقتصاديا

توصيات الدراسة :

1- وضع واطلاق برنامج وطني فاعل لمحو الاميه

2- توزيع نطاق المجلس القومي للمراه والمعهد المصرفي لتعزيز الالمام بالامور الماليه والرقميه للمراه

3- التشجيع علي التعليم والتشغيل في مجالات التكنولوجيا المعلوماتيه من خلال المنح الدراسيه وغيرها من المجالات

4- تنفيذ برامج عاليه الجوده من خلال تقديم برامج مهنيه وفنيه لقطاعات معينه للنساء .

5- عنوان الدراسة: دور واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في القطاع غير الرسمي .جمال محمد حماد [9]

الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة الى التعرف على ابعاد التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة في القطاع غير الرسمي في الريف و ذلك من خلال تحليل الأوضاع الإجتماعية و الإقتصادية للمرأة المعيلة في القطاع الغير رسمي في الريف المصري. و معرفة خصائص الحياة الأسرية و الإقتصادية و أنماط التكيف و المواجهة، و التعرف على طبيعة و خصائص مشكلات العمل. و معرفة ابعاد و فرص التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة في القطاع غير الرسمي في الريف. و التعرف على رؤى المرأة المعيلة للاليات و الأوضاع المستقبلية المقترحة للتمكين و المشاركة الاقتصادية في القطاع غير الرسمي في الريف .

1- منهج الدراسة:

دراسة الحالة و الاعتماد على جمع البيانات المتوفرة من خلال الملاحظة و المقابلة مع الحالات التي تم اختيارها في قريتيين في الريف المصري وفقا للمعايير المنهجية، و شملت هذه الحالات عدد 50 مفردة من النساء المعيلات و اللاتي يعملن في أنشطة اقتصادية مختلفة داخل القطاع غير الرسمي في محافظة المنوفية .

2 -مجالات الدراسة :

المجال الجغرافي: تم تحديد قريتين من محافظة المنوفية هما: قرية البتانن و قرية سلكا و ذلك بناءا على أن قرية البتانون هي أكبر القرى من حيث المساحة و السكان و قرية سلكا هي الأصغر من المساحة و السكان لتوضيح دور التحضر و التغير الاجتماعي و نوع التأثير على واقع التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة في الريف .
المجال الزمني: قد تم جمع البيانات خلال شهري يناير و فبراير 2015 و الانتهاء من جمع البيانات و مراجعتها، و تحليل و تفسير ما توصلت إليه الدراسة من نتائج و توصيات .
المجال البشري: و يقصد به مجموعة السيدات المعيلات في الريف، و اللاتي يعملن في أنشطة و خدمات مختلفة في القطاع الغير رسمي .
عينة الدراسة: عينة عشوائية تشمل 50 مفردة من النساء المعيلات، و اللاتي يعملن في أنشطة تجارية و صناعية و خدمية داخل القطاع غير الرسمي في الريف .

نتائج الدراسه ::

1- صرف معاش خاص ببطالة المرأة المعيلة غير العاملة، وكذلك التي تعمل بالقطاع غير الرسمي بالريف، و توجيه أهداف برامج مكافحة الفقر نحو السيدات المعيلات و خاصة في الريف .
2- تسهيل حصول النساء المعيلات على بطاقات الرقم القومي بطريقة سهلة، حتى يستطعن الحصول على حقوقهن في المساعدات الرسمية التي تحتاج لتقديم المستندات الرسمية .
3- التوسع في توفير الخدمات التعليمية للسيدات المعيلات، الأميات و المتسربات من التعليم من خلال مراكز التدريب المهني في المجالات الإنتاجية و الخدمية .
4- وضع نظام للتأمينات الاجتماعية للمرأة المعيلة العاملة في القطاع غير الرسمي، يضمن حمايتها من استغلال أصحاب الأعمال و العمل على تشريعات قانةنية لحماية المرأة .

6 - عنوان الدراسة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في مواجهة جائحة كورونا [10]

أ.د/ سمير عريقات أستاذ الاقتصاد الزراعي معهد التخطيط القومي

أهداف الدراسة

هذا وتحاول هذه الورقة في ضوء ما هو متاح من معلومات حتى الآن أن تستعرض الأبعاد الراهنة لتأثير جائحة فيروس كورونا على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، وجهود الدولة في مواجهة هذالتأثير، وما هي المتطلبات اللازمة كمخرجات لهذه الأزمة

المنهجية المستخدمة: المنهج الوصفي و التحليلي لتقارير رئاسة الوزراء و المركز المصري للدراسات الإقتصادية و اتحاد الصناعات المصرية

التوصيات

تعتبر الدولة بسلطاتها، ومؤسساتها، وأجهزتها، وعلاقاتها الداخلية، والخارجية، هي المنظم لجميع مناحي النشاط الاقتصادي والتجاري، وهى مطالبة بلعب هذا الادوار بكفاءة في الأوقات العادية وفي أوقات الأزمات على وجه الخصوص، وفي ضوء ما أسفرت عنه تداعيات جائحة كورونا، والتعامل معها، تؤكد

على ما يلي:

- أهمية استكمال تطوير قواعد البيانات والمعلومات الشاملة والمحدثة والمترابطة، لكافة قطاعاتالاقتصاد المصري.
- إستكمال وتوسيع برامج وجهود دمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي، وهي ضرورة ملحة، وفي هذا الصدد يجب البدء في اتخاذ التدابير اللازمة لهذا الدمج من خلال فكر متطور وخطة واضحة المعالم ومحددة التوقيت، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال والتى تضمنها بحث جماعى أعده معهد التخطيط القومي، ويتضمن عددا من هذه التجارب.
- تطوير التشريعات اللازمة لضبط مزاولة الأعمال والمهن الحرة، بكافة أشكالها ومجالات عملها من خلال تشريع متكامل الأبعاد، مع وضع الآليات الفاعلة لتطبيق مخرجات هذا التشريع في أقربوقت ممكن.

- استحداث بطاقة هوية تعريفية لكل مشروعات الدولة)الكبيرة والمتوسطة والصغير ومتناهية الصغر(، والأعمال والمهن الحرة، تحتوي على كافة البيانات والمعلومات الخاصة بالمشروع، وبهذه المهن، ولا يتم التعامل مع جميع الجهات إلا من خلالها)بنوك، وضرائب، وإدارة محلية، وغيرها من
- أجهزة ومؤسسات الدولة (مع ربطها بقواعد البيانات والتشريعات السابق الإشارة إليهما)

7- عنوان الدراسة: المسئولية المجتمعية القطاع الخاص في مواجهة أزمة كورونا

أ.د/ حنان رجائي عبد اللطيف. معهد التخطيط القومي [11]

أهداف الدراسة:

وتهدف هذه الورقة إلى الوقوف على الأثار الأقتصادية الزمة كورونا على شركات القطاع الخاص والأجراءات المتخذة من قبل الدولة لمساندة القطاع الخاص، ودور مقايضة الصحة العامة بالصحة القتصادية في احتواء الأزمة، والكيفية التي تعامل بها القطاع الخاص مع هذه الجائحة، وأهم التجارب والمبادرات العالمية والمحلية كشفت عنها الأزمة، والأجراءات التي في المسئولية المجتمعية ، ومواطن الضعف في المسئولية المجتمعية التي يجب على القطاع الخاص اتباعها للمساهمة في احتواء الأزمة من واقع المسئولية المجتمعية

المنهجية المستخدمة:
المنهج الوصفي للقطاع الخاص محليا و عالميا و قطاع الصحة.

التوصيات و النتائج :
بالرغم من التجارب الدولية والمحلية الناجحة لبعض الشركات في مواجهة أزمة كورونا من منطلق المسئولية الاجتماعية والتي تم استعراضها سابقا، إلا أن تلك التجارب لا تمثل سوى نسبة محدودة جدا من القطاع الخاص الذي يعاني من العديد من المشاكل الاقتصادية وارتفاع خسائره في ظل الأزمة وبالتالي تراجع قدرته إلى حد كبير في القيام بالمسئولية الاجتماعية سواء للعاملين به أو ل لمجتمع المحلى، وذلك مقابل تزايد التوقعات من الدولة والمجتمع بقيام القطاع الخاص بأداء الدور المأمول منه لخدمةالمجتمع وقضاياه أثناء هذه الأزمة والمتمثل في الأتي:
ضمان استقرار سلاسل الإمداد والتوريد للسلع والمنتجات الأساسية
حماية العاملين بالشركات والمؤسسات صحيا وماليا.

.8 - دور واقع التمكين الاقتصادي للمراه في القطاع الغيررسمي دراسه حاله للمراه المعيله في الريف
جمال محمد حماد - كلية الاداب – جامعة المنوفية [12]

الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة الى التعرف على ابعاد التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة في القطاع غير الرسمي في الريف و ذلك من خلال تحليل الأوضاع الإجتماعية و الإقتصادية للمرأة المعيلة في القطاع الغير رسمي في الريف المصري. و معرفة خصائص الحياة الأسرية و الإقتصادية و أنماط التكيف و المواجهة، و التعرف على طبيعة و خصائص مشكلات العمل. و معرفة ابعاد و فرص التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة في القطاع غير الرسمي في الريف. و التعرف على رؤى المرأة المعيلة للاليات و الأوضاع المستقبلية المقترحة للتمكين و المشاركة الاقتصادية في القطاع غير الرسمي في الريف.

المنهجية المستخدمة:

1- منهج الدراسة: دراسة الحالة و الاعتماد على جمع البيانات المتوفرة من خلال الملاحظة و المقابلة مع الحالات التي تم اختيارها في قريتيين في الريف المصري وفقا للمعايير المنهجية، و شملت هذه الحالات عدد 50 مفردة من النساء المعيلات و اللاتي يعملن في أنشطة اقتصادية مختلفة داخل القطاع غير الرسمي في محافظة المنوفية.

2- أدوات جمع البيانات الميدانية: اعتمدت الدراسة الراهنة على أداة دليل دراسة الحالة و التي تم تطبيقها على عينة الدراسة كما اعتمدت الدراسة على أداة الملاحظة لوصف بعض خصائص حالات الدراسة و أيضا المقابلات المتعمقة مع المبحوثات لجمع البيانات الخاصة بدليل دراسة الحالة

4- مجالات الدراسة:

المجال الجغرافي: تم تحديد قريتين من محافظة المنوفية هما: قرية البتانن و قرية سلكا و ذلك بناءا على أن قرية البتانون هي أكبر القرى من حيث المساحة و السكان و قرية سلكا هي الأصغر من المساحة و السكان لتوضيح دور التحضر و التغير الاجتماعي و نوع التأثير على واقع التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة في الريف.

المجال الزمني: قد تم جمع البيانات خلال شهري يناير و فبراير 2015 و الانتهاء من جمع البيانات و مراجعتها، و تحليل و تفسير ما توصلت إليه الدراسة من نتائج و توصيات.

المجال البشري: و يقصد به مجموعة السيدات المعيلات في الريف، و اللاتي يعملن في أنشطة و خدمات مختلفة في القطاع الغير رسمي.

عينة الدراسة: عينة عشوائية تشمل 50 مفردة من النساء المعيلات، و اللاتي يعملن في أنشطة تجارية و صناعية و خدمية داخل القطاع غير الرسمي في الريف.

التوصيات:

1- صرف معاش خاص ببطالة المرأة المعيلة غير العاملة، و كذلك التي تعمل بالقطاع غير الرسمي بالريف، و توجيه أهداف برامج مكافحة الفقر نحو السيدات المعيلات و خاصة في الريف.

2- تسهيل حصول النساء المعيلات على بطاقات الرقم القومي بطريقة سهلة، حتى يستطعن الحصول على حقوقهن في المساعدات الرسمية التي تحتاج لتقديم المستندات الرسمية.

3- التوسع في توفير الخدمات التعليمية للسيدات المعيلات، الأميات و المتسربات من التعليم من خلال مراكز التدريب المهني في المجالات الإنتاجية و الخدمية.

4- وضع نظام للتأمينات الاجتماعية للمرأة المعيلة العاملة في القطاع غير الرسمي، يضمن حمايتها من استغلال أصحاب الأعمال و العمل على تشريعات قانونية لحماية المرأة.

الفصل الثاني

أوضاع المرأه المصرية

مشاركة المرأة في سوق العمل

يناقش هذا الفصل أحدث البيانات الخاصة بمؤشرات سوق العمل بهدف فهم التغيرات في مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية، والتي تقل كثيرا عن المتوسط العالمى، ويكشف تأثير الأبعاد ذات الصلة بالفروق بين الجنسين على تشغيل المرأة، ويخلص إلى أن المرأة المصرية لا تشارك على قدم المساواة في خلق القيمة في الاقتصاد المصري، وبالتالي لا تشارك في تحديد الاتجاه والوسائل التي يتم بها خلق القيمة في الاقتصاد المصري ككل وأبعاد النوع الاجتماعي في العمل تؤثر مجموعة متنوعة من الأبعاد على عالم العمل المتعلق بالمرأة على مستوى العالم، ولكن يبرز منها بعدان مترابطان. الأول، تقسيم العمل حسب نوع الجنس الذي يتضح في الفصل المهني، والتفاوت في الأجور ويؤدي إلى صور علم المساواة التي تواجهها النساء في سوق العمل، وتتواجد النساء في أغلب الأحيان في مجموعة ضيقة من المهن والقطاعات، حيث يرتفع مستوى تمثيلهن في الوظائف مندنية الأجر ومنخفضة الجودة. ويساهم هذا الفصل إلى حد ما في الفروق الكبيرة في الأجر بين الرجال والنساء - إذ إن الوظائف التي تهيمن عليها النساء عادة تقدم أجورا أقل ما يستحققن وتعرض الرجال والنساء على السواء التخفيضات في الأجور.

رياده الاعمال

مقارنة بالبلدان النامية الأخرى، تتأخر مصر من حيث عدد مشروعات الأعمال المتوسطة والصغيرة. فعدد هذه المشروعات لكل ألف من السكان في مصر يبلغ.0. 6 وهذا الرقم أقل كثيرا من نظيره في بلدان عربية أخرى، مثل لبنان (7.3) والأردن (4.2) والمغرب (0.9) وبلدان نامية أخرى مثل ماليزيا (9.7)والفلبين (8.6) لتقرير البنك الدولي عن ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2017 ، تشمل والبرازيل 5.2 ،) وشيلي (3.4 .)ووفقا التحديات الرئيسية التي تعوق نمو منشآت الأعمال المتوسطة والصغيرة الصعوبات في الحصول على ِظهر الأئتمان، وطول الأجراءات الالزمة لتأسيس الشركات وتعقيدها، ونقص الدعم الفني والمالي. وت البيانات عن ريادة الأعمال بين الشباب أن نسبة الأفراد الذين حاولوا في الواقع تأسيس منشآت أعمال خاصة بهم بلغت 13 % بين الذكور و5 % بين الأناث في عام 2014 .وبسبب عدم الأستقرار في السنوات التي أعقبت أحداث يناير 2011 ،كانت الأرقام

أقل من تلك التي لوحظت في عام 2009(23 %للذكور و8 % لإناث (. وتتسق هذه النتائج مع الأستنتاجات عن تفضيل الشباب في الفئة العمرية بين 15 و29 عاما لتأسيس مشروعات خاصة بهم، بدال من العمل في وظيفة ذات أجر، لكن هذا التفضيل تراجع من 54 % في 2009 إلى 37 %في 2014 .وعند السؤال عن أسباب الرغبة في أن يكون رائد أعمال، كانت الأجابة «التمتع بقدر أكبر من الأستقلال كصاحب عمل حر أو كعامل لحساب نفسه« هي السبب الرئيسي في أن يصبح رائد أعمال بين 43 %من الذكور و44 %من الأناث، تالها عدم العثور على وظيفة ذات أجر أو راتب بين 37 %من الذكور و29 %من الأناث. [13]

مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي

لم يطرأ أي تغير ملموس على وضع المرأة منذ إصدار تقرير البنك الدولي ٢٠١٠ عن المساواة بين الجنسين. ويشير الفصلان الأول والثاني إلى أنه على الرغم من المكاسب التي تحققت على بعض الأصعدة، ولاسيما التعليم والرعاية الصحية ومعدلات البقاء على قيد الحياة والتمكين السياسي، فإن الفجوة الاقتصادية تظل دون تغيير. وتؤد معظم المؤشرات التي تقيس عدم المساواة بين الجنسين تدني ترتيب مصر فيما يتعلق بالمشاركة والفرص الاقتصادية المتاحة للنساء. وفي هذا السياق، أظهر مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2017 أن مصر حلت في المركز 135 من بين 141 بلدا في مجال المساواة بين الجنسين من حيث المشاركة والفرص الاقتصادية .[14]

تشغيل النساء

زاد عدد الموظفين من نحو 23,8 مليون إلى 25,4 مليون بين عامي 2010-2016 ، وهو ما يعني أن متوسط معدل النمو السنوي بلغ 1 %. وكان معدل النمو أعلى بمقدار ثلاثة أمثال بين الإناث عنه بين الذكور (2,26%و0,73%على الترتيب). وساعدت هذه الزيادة على تحسين التوازن المشي بين الذكور والإناث، إذ زادت نسبة الموظفات من 19.6 ٪ في 2010 إلى 21.1٪ في . 2016ويظهر الشكل ٢- توزيع العدد الإجمالي للموظفين بحسب محل الإقامة (الحضر أو الريف) ونوع الجنس، ويكشف أيضا نسبة الموظفين في القطاع العام. ففي الحضر، يعمل 26 ٪ من كل الموظفين في القطاع العام، مقابل 20 % لمن يعملون في الريف. ويختلف الاعتماد على القطاع العام حسب نوع الجنس في الحضر. فواحدة من كل امرأتين

موظفتين تعمل في القطاع العام مقابل واحد من كل خمسة موظفين ذكور يعمل في القطاع العام. وفي الريف، يتساوى الذكور والإناث في الاعتماد على القطاع الخاص، حيث يعمل ربع الأفراد فقط من الجنسين كليهما في القطاع العام. [15]

الأجور

تتمثل إحدى النتائج المهمة للمسح السنوية للقوى العاملة في تقدير متوسط الأجر الأسبوعي في القطاعين العام والخاص. وأظهرت نتائج المسوح في فترة السنوات 2010 2010: أن متوسط الأجر الأسبوعي كان أعلى باستمرار في القطاع العام. وعند تصنيف البيانات حسب نوع الجنس، تشير النتائج إلى أنه في القطاع الخاص يزيد متوسط الأجر بين الذكور. ومن ناحية أخرى، فإن متوسط الأجر في القطاع العام أكبر بين الإناث. وتظهر بيانات مسح القوى العاملة لعام 2015 أن الذكور في القطاع العام يتلقون في المتوسط أجورا تقل 15 ٪ عن الإناث (178 جنيها). وفي القطاع الخاص، يحصل الذكور على أجور تزيد في المتوسط 21 ٪ عن الإناث (105 جنيهات). وكانت الفجوة النسبية في الأجور بالقطاع العام مستقرة بين عامي 2010 و 2015 ، لكن في القطاع الخاص ضاقت الفجوة من 30 ٪ في 2010 إلى 21٪ في 2015 [16]

النساء في المناصب القيادية

تعد حصة الإناث من العمل في المناصب الإدارية مؤشرا جيدا لقياس التمكين الاقتصادي للمرأة. ففي عام 2016 ، كان عدد النساء في المناصب الإدارية كنسبة من الوظائف في مصر7,1٪ فحسب. ويقل هذا الرقم عن مثيله في كثير من البلدان النامية، مثل الفلبين (9 ٪)، والبرازيل (40 %)، وجنوب أفريقيا (32 ٪)، وماليزيا 20% [17]

13- 14-15-16-17: المسح السنوي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن القوى العاملة لعام 2016، والمسح التتبعي لسوق العمل المصري 2012 ،ومسح النشء والشباب في مصر لعام 2014.

المساواه بين الجنسين

القطاع العام خاليا من التمييز بين الجنسين. ولكن البيانات عن العاملين في القطاع الحكومي تظهر ضعف مستوى تمثيل الإناث في أعلى القطاعات الإدارية وأدناها. في في أعلى القطاعات الإدارية،3 تبلغ نسبة الإناث 11,7 ٪ ترتفع إلى 16,5 ٪ في ثاني أعلى القطاعات الإدارية، و 20,7 ٪ في المستوى الثالث، و 33 ٪ في المستوى الرابع. ويبدأ مستوى تمثيل الإناث في التناقص من القطاع الخامس (2,2 ٪) ويستمر في هذا الاتجاه بين العاملات في أدنى القطاعات (2,8 ٪). ومن جهة أخرى، يشغل قطاع الأعمال العام المملوك للدولة نسبة مئوية أصغر من الإناث (12,0 ٪) لكن مستوى تمثيل الإناث مرتفع في أعلى خمس قطاعات إدارية حيث يبلغ 17 ٪، و 22 ٪، وه 1 ، و 14 %، و 13 ٪ على الترتيب .وغطى مسح لمؤسسات الأعمال أجرته في 2017 مجموعة البنك الدولي للشركات المتوسطة والصغيرة في مصر 1827 شركة في الاقتصاد غير الزراعي الرسمي والخاص. وتناول المسح مجموعة متنوعة من القضايا المتصلة بحوكمة الشركات وأدائها، ومنها دور النساء . وتم احتساب خمسة مؤشرات تتعلق بحصة الإناث في الملكية، وفي المناصب الإدارية العليا، وفي الوظائف الدائمة على أساس الدوام الكامل. ويعرض الجدول ٢-4 التالي نتائج مسح مؤسسات الأعمال حسب حجم الشركة، ويقارن بين المؤشرات الخاصة بمصر وما يقابلها من المؤشرات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل [18]

الشمول المالي للمراه

الشمول المالي أن يتاح للأفراد ومؤسسات الأعمال فرص الحصول على مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية الكافية وميسورة التكلفة على نحو مسؤول. والشمول المالي عامل رئيسي في السعي للحد من الفقر؛ فهو يربط الأفراد بالنظام الرسمي، ويساعد على تيسير حياتهم اليومية، ويتيح لهم الادخار واقتناء أصول عقارية والتخفيف من الصدمات المرتبطة بحالات الطوارئ، أو المرض أو الإصابة، والقيام باستثمارات منتجة«. وللشمول المالي ثلاثة أبعاد: إمكانية الحصول على الخدمات المالية، واستخدامها، وجودتها. وتفتح القدرة على الوصول إلى حساب المعاملات الطريق إلى شمول مالي أوسع، يستطيع من خلاله الأفراد والشركات إجراء المعاملات المالية على نحو أكثر كفاءة وأمنا، والوصول إلى خدمات مالية أخرى (مثل المدفوعات والائتمان والادخار والتأمين وغيرها)، والاستثمار في المستقبل ومجابهة الصدمات الاقتصادية. وتسهل القدرة على الوصول إلى حساب المعاملات أيضا المشاركة في الاقتصاد الرقمي، وهي لبنة رئيسية في بناء التنمية الرقمية. ويشير التمويل متناهي الصغر إلى تقديم خدمات مالية إلى الأفراد محدودي الدخل ويلعب دورا مهما في تحقيق شمول مالي أوسع. وقد ارتبط مصطلح الشمول المالي بادئ الأمر بالتمويل متناهي الصغر، لكنه تطور ليشمل أيضا ادخار المال، والتأمين، وإرسال المدفوعات وتسلمها، والتحويلات المالية. وتساهم القدرة على الوصول إلى التمويل في تمكين المرأة واستطاعتها للإنفاق على القدرات الإنسانية الحيوية. بيد أن محدودية فرص الوصول إلى الخدمات المالية مازالت عقبة أمام النساء في الكثير من البلدان، ومنها بلدان في منطقة الشرق الاوسط [19]

18.تقرير المرصد العالمي لرياه الاعمال 2012

19- المكاسب في مجال الشمول المالي مكاسب من أجل عالم يتسم باالستدامة، مايو 2018

دور الجمعيات الأهلية ومؤسسات التمويل متناهي الصغر

تقدم مؤسسات التمويل متناهي الصغر، سواء الجمعيات والمؤسسات الأهلية أو الشركات التجارية، الائتمان وحمات تنمية الأعمال وخدمات التأمين الأصغر المحدود للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر (يبرز الإطار 3-7 أمناء واحدة من أنجح مؤسسات التمويل متناهي الصغر في مصر وهي جمعية رجال أعمال الإسكندرية(. وتوجد 725 جمعية أو مؤسسة أهلية للتمويل متناهي الصغر وثلاث شركات تجارية حاصلة على ترخيص مزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر وتعمل في مصر، حيث تقدم التمويل إلى 1.9 مليون عميل، % 66 منهم نساء 15 ووفقا لتصريحات رئيس الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر، قفزت قيمة محفظة التمويل متناهي الصغر في مصر إلى 1.12 1 مليار جنيه في 2017 من 6.66 مليار جنيه في 2016. وعلى الرغم من الزيادة السريعة في حجم المحفظة، يواجه معظم مقدمي التمويل متناهي الصغر تحديات تضعف قدرتهم على توسيع نطاق نشاطهم، وأحد هذه التحديات هو العجز عن تعبئة المدخرات بسبب القيود القانونية، وهو ما يؤثر على مدى توافر الأموال اللازمة لعمليات الإقراض. فضلا عن ذلك، تتكاتف عوامل ضعف القدرات الإدارية والفنية والتنظيمية والشبكات في حالة الجمعيات والمؤس سات الأهلية الإضعاف إمكانية النفاذ إلى الأسواق، وقدرتها على تقديم أكثر من مجرد الدعم المالي وغير المالي المتواضع للشركات الناشئة والمشروعات المستقرة. [20]

تحديات تعوق تشغيل النساء

أظهرت دراسة في عام 2015 أن القطاع الخاص يدفع للنساء أجورا تقل 34 %عن نظرائهن من الذكور وذلك على الرغم من وجود أحكام في قانون العمل المصري تنص على التعويض المتكافئ للجنسين. ويحصل الموظفون الذكور في القطاع العام على أجور تقل نحو 6 %ءعما يحصلون عليه في القطاع الخاص، أما الأناث في القطاع العام فتزيد أجورهن بما يصل إلى 42 %عما يحصلن عليه في القطاع الخاص. وتثني هذه الحقيقه ءالنساء بقوة عن السعي للتوظف في القطاع الخا وصولهن إلى الأرتقاء المهني أو فرص القيادة. وتعاني الأناث الباحثات عن وظيفة أيضا من أشكال التحيز التي تخلق حواجز على مستوى بدء العمل، بالأضافة الي الحاجز الخفي الذي يفيد وصولهن الي الارتقاء المهني او فرص القيادة .

20 - مؤسسة اغا خان التقرير السنوي (التمويل متناهي الصغير 2012)

ريادة الأعمال :

1- تنمي اقتصاد الدولة بالموارد المالية.
2- فتح المجال أمام المبدعين، وأصحاب الأفكار، والقادرين على إدارة مشاريع صخمة لتطبيق ما لديهم، وتأسيس أعمالهم الخاصة، الأمر الذي يجعلهم أقدر على تحصيل مردودات مالية أعلى من تلك التي كانوا سيحصلونها لو عملوا في الأعمال التقليدية
3- توفير العديد من فرص العمل في كافة المجالات، ممّا يساعد على تحسين الأوضاع المادية للعديد من الأفراد، والعائلات
4- النهوض بكافة القطاعات الهامة؛ كالاقتصاد، والتعليم، والصحة، وغيرها، مما يسهم في إحداث نهضة شاملة في الدولة. [21]

- الاقتصاد الاخضر

الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يؤدّي إلى تحسين حالة الرفاه البشري والإنصاف الاجتماعي، مع العناية في الوقت نفسه بالحدّ على نحو ملحوظ من المخاطر البيئية. وأما على المستوى الميدانى، فيمكن تعريف الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يُوجَّه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة استثمارات في القطاعين العام والخاص من شأنها أن تؤدي إلى تعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتخفيض انبعاثات الكربون والنفايات والتلوّث ومنع خسارة التنوّع الأحيائي وتدهور النظام الإيكولوجي. وهذه الاستثمارات هي أيضاً تكون موجّهة بدوافع تنامي الطلب في الأسواق على السلع والخدمات الخضراء، والابتكارات التكنولوجية، بواسطة تصحيح السياسات العامة الضريبية فيما يضمن أن تكون الأسعار انعكاساً ملائماً للتكاليف البيئية. [22]

21-تعريف منظمة العمل الدولية
22 – تعريف برنامج الأمم المتحدة للبيئة .

- العمل اللائق

وضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة تعليقًا عامًا يُعَرِف من خلاله العمل اللائق، كما يطالب بتنفيذ المادة السابعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
يُعرف العمل اللائق بأنه العمل الذي يحترم الحقوق الأساسية للفرد كإنسان كما يحترم حقوق العاملين في إطار مجموعة من قواعد الأمان ومعايير لتحديد أجور مُجزية، مع مراعاة السلامة الجسدية والعقلية للعامل خلال تأديته لوظيفته.

طبقًا لمنظمة العمل الدولية، يتضمن العمل اللائق فرص عمل مناسبة، توافر أجورعادلة، ضمان اجتماعي للأسر، إتاحة إمكانيات أفضل لتطوير الفرد وتحقيق الإدماج الاجتماعي، وإتاحة مساحة من الحرية للأفراد للتعبير عما يشغلهم، والمساهمة والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم وتحقيق التكافؤ في الفرص والمساواة في المعاملة بين الرجال والنساء.

تُطَور منظمة العمل الدولية جدول أعمال خاص بمجتمع العمل، هذا الجدول مُقدم من هيئاتها الثلاثة لتشجيع مصادرها الكبيرة على خلق هذه الفرص، كما تساعد على الإقلال والحد من الفقر.[23]

23--تعريف منظمة العمل الدولية

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية والنتائج والتوصيات

الدراسه الميدانيه :

المجال الجغرافي: تم تحديد منطقه المرج بمحافظة القاهره و ذلك بناءا على أن المنطقه بها العديد من المشروعات التنمويه ولديها كثافه عدديه من الفئات المستهدفه بعينه الدراسه ز
المجال الزمني: قد تم جمع البيانات خلال فبراير 2021 و الانتهاء من جمع البيانات و مراجعتها، و تحليل و تفسير ما توصلت إليه الدراسة من نتائج و توصيات .
المجال البشري: و يقصد به مجموعة السيدات المعيلات ، و اللاتي يعملن في أنشطة و خدمات مختلفة في القطاع الغير رسمي.والخاص .
عينة الدراسة: عينة عشوائية تشمل 70 مفردة من النساء المعيلات، و اللاتي يعملن في أنشطة تجارية و صناعية و خدمية داخل القطاع غير الرسمي والخاص

عينه الدراسه :

تم اختيار 70 سيده من منطقه المرج محافظه القاهره كمجتمع محلي لاجراء الدراسه الميدانيه وذلك لتوافر عدد من المحددات والتي يمكن ان تحقق اهداف الدراسه وهي :

- تتسم المنطقه بقدر من التنوع في الانشطه الافتصاديه والمهنيه والمستوايات التعليميه المتعدده
- يوجد العديد من مشروعات التمكين الاقتصادي من قبل منظمات المجتمع المدني التي تستهدف الفتيات
- سهوله الوصول الي عينه الدراسه من خلال الباحث وذلك من خلال المنظمات المحليه الموجوده بمنظقه المرج

ادوات ومصادر جمع البيانات :

المقابله :

وتعتمد هذه الطريقه في نجاحها علي مستوي التخطيط والاعداد المسبق لها كما تعتمد علي البيانات المختلفه يأتي الحصول عليها من خلال عمليه المقابله

وتعتبر طريقه المقابله من اكثر الطرق المنهجيه اسخداما حيث يمكن من خلالها الحصول علي البيانات المطلوبه وذلك من خلال مقابله المبحوث وجها الي وجه وهي تعتبر افضل الطرق ملاءمه لفهم الاتجاهات والقيم الانسانيه خلال الموافق الاجتماعيه المختلفه

الملاحظه :

سوف تعتمد الدراسه علي عده انواع من الملاحظة_سواء الملاحظه البسيطه و الملاحظه بالمشاركه

الاستبيانات والمجموعات البؤريه :

سوف يعتمد البحث علي اعداد استبيان من خلال طرح بعض الاسئله المغلقه والمفتوحه التي تشمل الجوانب المختلفه للوصول الي هدف الدراسه والتي تمكن الباحث من كتابه التوصيات والنتائج النهائيه

بناء علي الاستبيانات الموجهه من خلال المقابلات بشكل منفرد وايضا المجموعات البؤريه .

البيانات الرسميه :

اعتمد الباحث في الحصول علي الماده العلميه عن مجتمع الدراسه من :

مكتب وحده التضامن الاجتماعي بالمرج

البيانات المسجله لدي الجمعيات المحليه

خصائص عينه الدراسه :

سوف تقوم الدراسه مع عدد 70 فتاه من اصل عدد 700 بنسبه 10 فالمائه وهم من قاموا بالمشاركه في برامج تمكين اقتصادي باحدي المنظمات الغير حكومية لاعمار تتراوح بين 18 الي 35 عام وسوف تستهدف الدراسه تعدد المستوي التعليمي من المتوسط وفوق المتوسط والعالي .

النطاق الزمني

اجرت الدراسه في شهر فبراير عام 2021

الفتيات من 31-35	الفتيات من 23- 30	الاعمار من 18 الي 22	العينه الفعليه	المخطط للدراسه	المنطقه التي تمت بها الدراسه	المنطقه الجغرافيه
12	43	18	37	70	منطقه المرج – كفر الشرفاء – عزبه النخل – عزبه كمال رمزي	محافظه القاهره
12	43	18	37	70	الاجمالي	

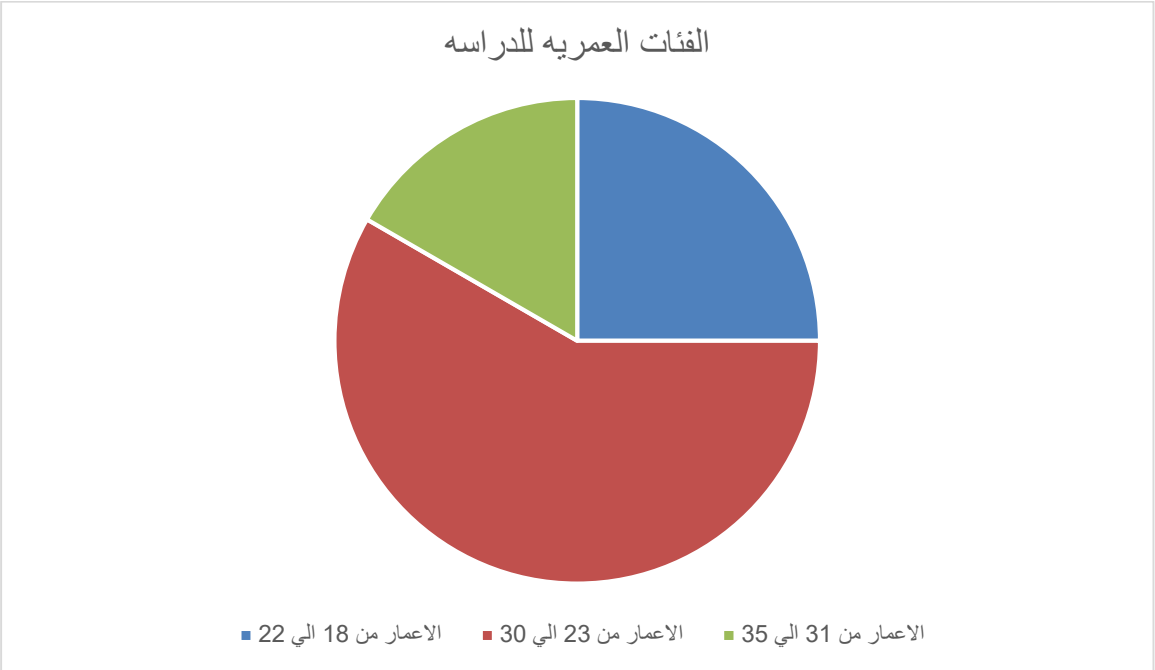

المستوي التعليمي للمشاركين بالدراسه

المؤهلات العليا	المتسوي الفوق متوسط (المعاهد)	المستوي المتسوط (دبلومات فنيه)	العينه الفعليه	المخطط للدراسه	المنطقه التي تمت بها الدراسه	المنطفه الجغرافيه
39	9	25	37	70	منطقه المرج – كفر الشرفاء – عزبه النخل – عزبه كمال رمزي	محافظه القاهره
39	9	25	37	70	الاجمالي	

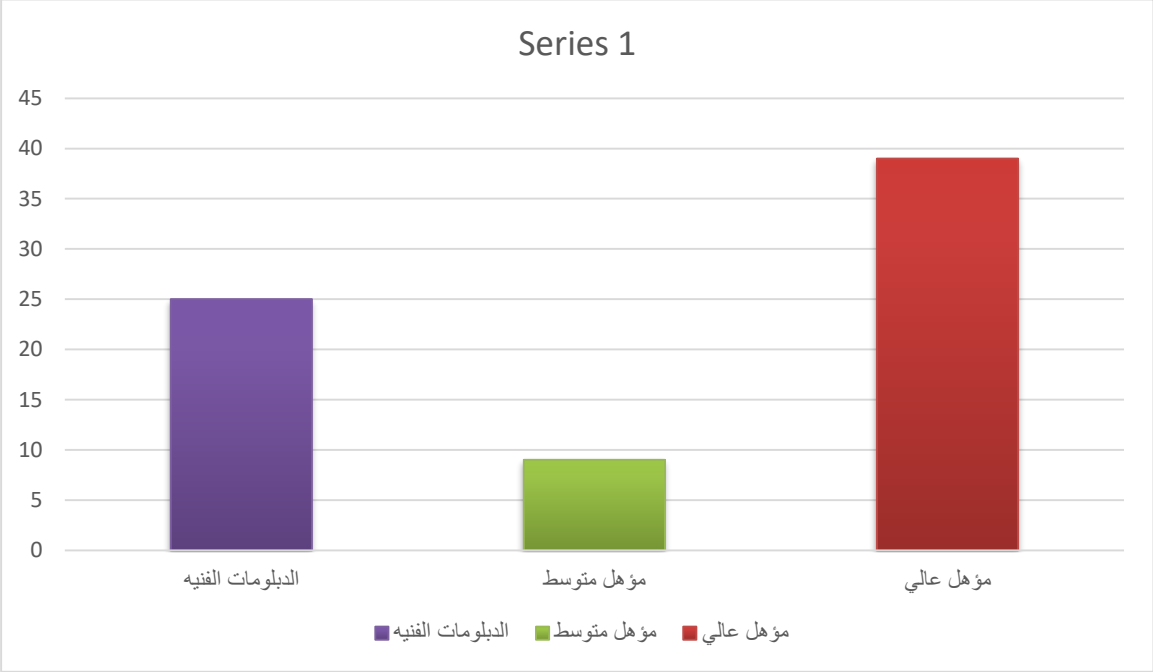

النتائج والتوصيات :

1- دمج اعتبارات المساواة بين الجنسين في سياسات التجارة والمشتريات العامة والفرص الوظيفية بسوق العمل .

2- الاهتمام بفرص التدريبات ونشر ثقافه ريادة الاعمال في القري والاماكن الاقل حظا

3- التنسيق الوطني بين كافه الجهات لوضع رؤيه واضحه ومشروعات قومية لدعم الفتيات في سوق العمل وايضا تحفيز البيئه الخارجيه لتقديم الخدمات وتيسيير الامور اتجاه عمل الفتيات

4- وضع وإنفاذ سياسات سوق العمل تساند أشكالا مرنة للتشغيل، والأجر اللائق، والحماية الاجتماعية من أجل تعزيز مشاركة النساء في قوة العمل .و وضع حلول تساعد على تيسير عمل المرأة، مثل تلك التي تتعلق بالبنية التحتية المالية والمادية، أو الخدمات.

5- . يجب التركيز على التشغيل وريادة الأعمال في القطاع الخاص توسيع نطاق جهود التوفيق في انشاء المبادرات التي تحفز ذلك من خلال تقديم دعم فني ومالي

6- هناك عدة عوائق تواجه العمل الأأهلي والقطاع الثالث منها عوامل ذاتية تتعلق بالبناء المؤسسي للمنظمة فالأ بد من تفعيل التمكين المؤسسي للعاملين .

7- عوامل مالية تتعلق بالقدرة على التمويل والأستمرار مما يجعلنا يجب بتعديل القوانين التي تسهم في ذلك .

عوامل ثقافية تتعلق بالثقافة والعادات السائدة لذا فلابد من تكاتف الجهات المعنية في اقامه البرامج التنموية بصورة فعاله.

8- عوامل قانونية وادارية ومسائل الترخيص والأشراف ولذلك يجب بتفعيل قوانين اكثر مرونة

9- مراعاة عدم وجود الية للتنسيق بين منظمات العمل الأأهلي

10- النظر في الدور السلبي لوسائل الاعلام اتجاه هذه المنظمات وعدم دعمها والترويج لها

ملخص الدراسة :

اعتمدت الدراسه علي منهج دراسة الحاله والاعتماد علي البيانات من خلال الدراسات السابقه والدراسه الميدانيه حيث بدأت الدراسه بتوضيح المفاهيم التي تناولتها الدراسه ثم الدراسات السابقه التي تتناولت التمكين الاقتصادي واوضاع المراه وايضا جاحة كورونا

ثم اعتمد الفصل الثالث علي عرض تفصيلي لاهم القضايا والمفاهيم الخاصه بالتمكين الاقتصادي للمراه من حيث الاجور ونسب التشغيل والعمل الائق واهميه رياده الاعمال ودورها في اعاله المراه

ايضا تناولت المساواه بين الجنسين كاحد المفاهيم الهامه التي تشكل احد المعوقات للمراه وتم اقتباس مجموعه من النسب والبيانات الاحصائية التي توضح نسب تشغيل النساء مقارنه ببعض الدول

وتتنتهي بالدراسه الميدانية التي تم تطبيقها علي 70 فتاه وابرزوا العديد من الاجابات والاستنتاجات الهامه .

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1- د / اماني جرار - منظمات الاعمال التنموية - دار الباجوري للنشر 2016

2- جمال محمد حماد دور واقع التمكين الاقتصادي للمراه في القطاع الغيررسمي دراسه حاله للمراه المعيله في الريف - كلية الاداب – جامعة المنوفية

3- أ.د/ حنان رجائي عبد اللطيف المسئولية المجتمعية القطاع الخاص في مواجهة أزمة كورونا -. معهد التخطيط القومي

4- أ.د/ سمير عريقات -المشروعات الصغيرة و المتوسطة في مواجهة جائحة كورونا معهد التخطيط القومي

5- علي ليلة بعنوان "دور المنظمات غير الحكومية في مواجهة الفقر " الشبكة العربية للمنظمات الاهلية –1-1-2002

6- همت محمد أحمد محمد " دور المجتمع المدن ف التنمية " – "دراسة حالة للدور الانمائي لبعض المؤسسات الغير حكومية في بعض محافظات الصعيد "

ثانيا التقارير

1. تقرير التمكين الاقتصادي للمراه _ المجلس القومي للمراه – البنك الدولي 2018
2. المسح السنوي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن القوى العاملة لعام 2016
3. المسح التتبعي لسوق العمل المصري 2012
4. مسح النشء والشباب في مصر لعام 2014
5. تقرير المرصد العالمي لرياه الاعمال 2021
6. -مؤسسة اغا خان التقرير السنوي (التمويل متناهي الصغير 2012)
7. منظمة العمل الدولية تقييم رياده الاعمال النسائية في مصر 2017

رابعاً: مواقع الأنترنت

1. **سعيد ياسين موسي –** دور منظمات المجتمع المدني في التنمية
2. www.zowaa.org/archive/Arabic/articles/art%20260112-2.htm
3. https://www.ekb.eg/ar/web/researchers/home (بنك المعرفه المصري)
4. /https://www.cabinet.gov.eg
5. الشمول المالي –(مركز دعم واتخاذ القرار) – 2018

   https://www.idsc.gov.eg/IDSC/Default.aspx
6. الحوار المتمدن-العدد:6263-2019المحور: المجتمع المدني تاريخ زيارة الموقع 20 ابريل 2021 (حسن عادل - العلاقة بين المجتمع المدني والتنمية (www.ahewar.org)